جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ميسان

قسم ادارة الاعمال

الثقافة المالية محور أساسي للشمول المالي والتنمية الاقتصادية

مشروع تخرج مقدم الى كلية الادارة والاقتصاد – جامعة ميسان كجزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس

في ادارة الاعمال .

بحث تخرج مقدم من

مرتضى قاسم غليم

مرتضى هيلي مشكور

بأشراف الاستاذ

م. احمد جاسم محمد

ميسان - العراق

٢٠٢٣

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾

صدق الله العلي العظيم

(طه : ١١٤)

الاهداء

لن تكفي حمل الشكر وصفى لو بلغت ملء الارض والسماء, ان تعبر عن فضل امي.

لن تستطيع كلماتي ان تصف مدى شعوري بالامتنان لصاحب الصدر والرحب ابي.

رفقاء الدرب والاهل, اهديكم جميعا بحثي المتواضع

الشكر والتقدير

أحمد الله تعالى أولًا وآخرًا على الفضل العظيم الذي منحني إياه، ثم أتقدم بالشكر لمن فضلهما لا ينقطع عليَّ والدي الحبيبين على كل جهودهم منذ لحظة ولادتي إلى هذه اللحظات المباركة، أنتم يا أبي وأمي نجاحي وفرحتي وكل شيء جميل في حياتي، ويسرني أن أوجه الشكر الجزيل لكل من نصحني أو أرشدني أو ساهم لو بشيء قليل أو وجهني في إعداد هذا البحث وإيصالي للمراجع والمصادر المطلوبة في أي مرحلة من المراحل التي مررت بها، وأشكر على وجه الخصوص الأستاذ الفاضل: م.م احمد جاسم ، على مساعدتي ومساندتي وإرشادي بالنصح والتعليم والتصحيح وعلى كل ما بذله معي.

الملخص :

تحقيقا لاهداف التنمية المستدامة، والتصدي للفقر، ودمج الاقتصاد غير الرسمي تسعى بلدان العالم في الوقت الراهن لأشراك شرائح المجتمع خاصة الفقًيرة والمهشمة في منظومة الاقتصاد والنظام المالي، وهذا من خلال تعميم الخدمات المالية لمختلف أفراد المجتمع حسب احتياجاهتم ومتطلباهتم بعدالة وشفافية، تجسيدا للشمول المالي، وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة التي تربط الشمول المالي لتعميمها الثقافة المالية خصوصا في الدول العربية ، حيث يشكل فهم المنتجات والخدمات المصرفية شرطا اساسيا لتعميمها وحسن استخدامها، والاستفادة منها بشكل فعال ، وبالمثل فأن امتلاك حساب مصرفي يعمل كحافز لفهم افضل للمفاهيم والمبادئ المالية، واعادة مايرتبط انخفاض معدلات الشمول المالي بتندي مستوى الثقافه المالية، لذلك اصبح التعليم المائي امرا ضروريا لتسهيل الوصول الى المنتجات والخدمات المالية والتشجيع على استخدامها وعلية تم التعريف في هذا الدراسة على مختلف المفاهيم الاساسية للشمول المالي والثقافه المالية.

جدول المحتويات

الاهداء ..... ت

الشكر والتقدير ..... ث

الملخص ..... ث

جدول المحتويات ..... ج

الفصل الاول ..... خ

المبحث الأول (منهجية البحث) ١

المبحث الثاني/ الدراسات السابقة ٤

المبحث الثالث/ الثقافة المالية والشمول المالي ٦

الفصل الثاني/ الإطار النظري للدراسة ١٠

المبحث الاول/ الشمول المالي ١٠

المبحث الثاني/ التنمية الاقتصادية ١٥

الفصل الثالث/ الجانب التحليلي ١٩

الفصل الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات ٢٦

الاستنتاجات: ٢٦

التوصيات: ٢٧

المصادر ٢٨

قائمة الجداول

الجدول	الصفحه
جدول رقم (١) مبادرات البنك المركزي لدعم الشمول المالي	٢١
جدول رقم (٢) مؤشرات الشمول المالي في العراق	٢٢
جدول رقم (٣) مشروع توطين الرواتب	٢٣
جدول رقم (٤) الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية في العراق	٢٤
جدول رقم (٥) انتشار خدمات الدفع الالكتروني الى مساحة العراق	٢٥

الفصل الاول

المبحث الأول (منهجية البحث)

مقدمة:

لعب القطاع المالي دور حيوي في تحقيق التنمية الاقتصادية لمختلف دول العالم وشهد مثله مثل كافة القطاعات تغيرات وتطورات متلاحقة "ثورة التكنولوجيا المالية" في نوع وكم الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية التي يقدمها مما جعلها في وقت قصير تلقى صفة القبول العام وزاد من انتشارها حملات التوعية بأهمية استخدامها ودورها في تمكين المواطنين من الحصول على احتياجاتهم بسهوله ويسر ودون تحميلهم أي أعباء إضافية. تفاوتت دول العالم من حيث تطبيق الشمول المالي، ومنذ عام ٢٠١٠ بدأ تكثيف الجهود للبحث عن آليات لتفعيل منظومه الشمول المالي بداية من مجموعة العشرين G٢٠ والتي تالها المعايير ووضع Global Partnership for Financial Inclusion GPFI رابطة تأسيس الدولية Standard Setting Bodies SSBs للبدء في تكثيف العمل على تطبيق الشمول المالي، وتبنى البنك الدولي فكرة نشر وتطبيق وتعميم الشمول المالي واعتبر الشمول المالي كمحور رئيسي في التنمية الاقتصادية وأحد وسائل تحسين الجودة الحياتية في دول العالم بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة، كما اعتبر كذلك كأحد مقومات حفز الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة وأحد وسائل التخفيف من حدة الفقر وتحسين مستوياتها المعيشية.

مشكلة البحث:

بناءآ على المفهوم وتعريف الشمول المالي من قبل مجموعه العشرين G٢٠ هو تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع الفقيرة للخدمات والمنتجات المالية. فعلاقة الشمول المالي والثقافة المالية علاقة مهمه بسبب ان ارتباطهم يجعل ويمكن من الوصول الى مده محاور اساسية منها(الوصول الخدمات المالية , القدره المالية , واستخدام جودة الخدمات لتحقيق الاستقرار المالي) وبناءآ على ما تقدم تتمثل المشكلة الرئيسية للبحث بالتسأول الاتي :

ما هو دور الثقافة المالية ونشرها لتعزيز الشمول المالي لدعم التنمية والاستقرار الاقتصادي واداء اقتصاد البلد وتحقيق الاستقرار المالي.

أهداف البحث:

١. تعريف مفهوم الثقافة المالية وماهي أهمية الثقافة المالية
٢. ما المقصود بالشمول المالي وما هي أهدافه واستراتيجياته؟
٣. ماهي علاقة الثقافة المالية بالشمول المالي وتنمية الاقتصادية
٤. ما دور الشمول المالي في تحقيق الأهداف الاقتصادية
٥. ما هو دور السلطات في دعم الشمول المالي

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث انطلاقا الاهتمام العالمي بموضوع الشمول المالي في ضوء ما اثبتته من تصاعد التجارب الدولية من أن الشمول المالي يعزز من الاستقرار المالي، كما يساهم في النمو الاقتصادي ويعمل على رفع الكفاءة المالية.

حدود البحث:

الحدود المكانية

أقتصرت هذ الدراسة على تعريف الثقافة المالية كونه الأداة الأساسية للشمول المالي, والاستقرار الاقتصادي والمالي بالاعتماد على ما نشر من تقادير للاستقرار المالي المركزي العراقي

الحدود الزمانية

الفصل الدراسي الثاني من (٢٠٢٢-٢٠٢٣)

تتمثل الحدود الزمانية بالفترة المعتمدة من (٢٠٢٣/٢/١٩) الى (٢٠٢٣/٥/١٩)

المبحث الثاني/ الدراسات السابقة

الدراسات السابقة

١. **دراسة شنبي والخضر (٢٠١٨)** بعنوان أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية) . تهدف الدراسة إلى تقديم مفاهيم حول الشمول المالي، أهميته أهدافه ودوره في التنمية، حيث مع التطور الهائل في التكنولوجيا. وقد توصلت هذه الدراسة الى ان الشمول المالي يوفر تقديم خدمات ومنتجات مالية متطورة وبأسعار معقولة مثل المعاملات والمدخرات والمدفوعات والتأمين والائتمان وغيرها من الخدمات المالية المختلفة بطريقة مستديمة ومسؤولة

٢. **دراسة غزال وبركات(٢٠٢٠): الثقافة المالية كآلية أساسية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية.** وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة التي تربط الشمول المالي بثقافه المالية في الدول العربية وكانت نتائج الدراسة امتلاك حساب مصرفي يعمل كحافز لفهم أفضل للمفاهيم والمبادئ المالية، وعادة ما يرتبط انخفاض معدلات الشمول المالي بتدني مستوى الثقافة المالية لذلك اصبح التعليم المالي أمر ضروريا لتسهيل الوصول الى للمنتجات

٣. **دراسة محمود ٢٠٢١ بعنوان أثر تطبيق الشمول المالي على الأداء المالي بالبنوك في القاهرة .** يهدف هذا البحث إلى التعرف على أثر تطبيق الشمول المالي على الأداء المالي بالبنوك، بالإضافة إلى التعرف على درجة تطبيق البنوك الممثلة لعينة الدراسة للشمول المالي في مصر .وكانت نتائج دراسة أن توسع البنوك في تطبيق الشمول المالي مع وجود مستويات مرتفعة من الوعى والتثقيف المالي لدى الأفراد يمكنهم من الوصول واستخدام تلك الخدمات المالية ومن ثم جذب أكبر عدد من هؤلاء العملاء.

٤. **أبو سليمان(٢٠٢١):بعنوان نشر الثقافة المالية كركيزة للاقتصاد الرقمي** .تهدف الدراسة بنشر الثقافة المالية بالمؤسسات المختلفة والقدرة على احتواء وإدراج جميع الأفراد على الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية وكانت نتائج الدراسة إن أهمية تعزيز مستويات الثقافة المالية والوصول إلى الخدمات المالية ستنعكس إيجابيا على درجة تطور وعمق واستقرار القطاع المالي والمصرفي من جهة، وعلى تعزيز افاق النمو الاقتصادي ودفع عجلة التنمية من جهة أخرى

٥. . **مواعي و تواتي(٢٠٢٢)بعنوان الثقافة المالية ركيزة أساسية لتوسيع الشمول المالي –نموذجا مصر.** تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية الثقافة المالية باعتبارها آلية هامة من آليات تسريع الشمول المالي، مع تسليط الضوء على واقع الثقافة المالية والشمول المالي في مصر، من خلال تحليل مجموعة من المؤشرات المعتمدة من طرف البنك المركزي المصري، وإبراز أهم أسس الاستراتيجية الوطنية المصرية لنشر الوعي والثقافة المالية ٢٠٢٢-٢٠٢٦ توصلت هذه الدراسة أن مستوى الشمول المالي في مصر مازال منخفضا رغم الجهود المبذولة لتوسيعه، ومازالت الدولة المصرية تعمل جاهدة لنشر الثقافة المالية على كافة أفراد اعتماد عدة استراتيجيات وبرامج، والتعاون مع عدة هيئات وطنية ودولية في سبيل تحقيق ذلك.

المبحث الثالث/ الثقافة المالية والشمول المالي

الثقافة المالية:

الخطوة الأولى نحو تحقيق الشمول المالي كشفت الأزمة المالية العالمية الأخيرة الستار عن خلل هيكلي تنظيمي في القطاعين المالي والمصرفي العالميين، فبعد ما يزيد على ٦٠٠ عام منذ ظهور أول بنك في العالم، نجد أن ثلثي البالغين في العالم تنقصهم المعرفة المالية، وأكثر من ثلث البالغين مستبعدين ماليا، ويعملون خارج نطاق النظام المالي الرسمي كما ويختلف مستوى المعرفة المالية والشمول المالي بشكل كبير بين الدول نفسها، وتسجل الدول العربية من أعلى نسب العالم في الاستبعاد المالي والجهل المالي، كما وتتفاقم المشكلة بين الجنسين، والفئات العمرية والمناطق الجغرافية في البلد الواحد بالتالي، تصدر موضوع الشمول المالي جداول أعمال السياسات الدولية، نظراً للعلاقة القوية بينه وبين تحقيق التنمية المستدامة، كونه مساهم كبير في الحد من الفقر ومكافحته، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار المالي. تلعب مبادرات جانب الطلب) ، بما في ذلك التعليم المالي، دوراً هاماً في مساعدة الأفراد على الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية الرسمية واستخدامها وتربط الشمول المالي والثقافة المالية علاقة وثيقة حيث يشكل فهم المنتجات والخدمات المصرفية شرطاً أساسياً لتعميمها وحسن استخدامها والاستفادة منها بشكل فعال. وبالمثل فإن امتلاك حساب مصرفي يعمل كحافز لفهم أفضل للمفاهيم والمبادئ المالية. وعادة ما يرتبط انخفاض معدلات الشمول المالي بتدني مستوى الثقافة المالية، لذلك أصبح التعليم العالي أمرا ضروريا لتسهيل الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية وتشجيع جميع شرائح المجتمع على استخدامها. يتناول

القسم الأول من هذه الدراسة واقع الشمول المالي في المنطقة العربية استنادا إلى قاعدة بيانات فينتكس العالمية العام ٢٠١٤ الصادرة عن البنك الدولي (عبد الله ٢٠١٦.ص١٥)

تعرف الثقافة المالية: بأنها الإلمام بالمفاهيم والمبادئ المالية الرئيسية وبالتالي القدرة على استخدام المهارات والمعرفة والمواقف والسلوك بهدف إدارة الموارد المالية بفعالية واتخاذ القرارات المالية السليمة، بغية تحقيق الأمن المالي والرفاهية المالية. كما تشير إلى تطوير مستمر للمعرفة والكفاءة المالية التي تمكن الأفراد من الاستجابة لكافة المتغيرات الشخصية والاقتصادية والثقافة أو المعرفة المالية هي عنصر هام وأساسي من عناصر التطور والاستقرار الاقتصادي والمالي. في المقابل، تظهر الأمية المالية من خلال مؤشرات عدم الاستقرار المالي، مثل الديون المتراكمة، والمدخرات غير الكافية، وعدم التخطيط مالياً للمستقبل، والاستثمارات غير المدروسة (مفتاح ، ٢٠٢٠ :٥٦).

وعرفت الثقافة المالية: من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التعليم المالي بأنه العملية التي يقوم من خلالها المستهلكون والمستثمرون الماليون بتحسين إدراكهم للمنتجات المالية والمفاهيم والمخاطر المالية وذلك من خلال المعلومات والإرشادات وتطوير المهارات والثقة ليصبحوا أكثر وعياً بالمخاطر والفرص المالية واتخاذ قرارات مدروسة ومعرفة إلى أين يذهبون للحصول على مساعدة وذلك لاتخاذ قرارات فعالة لتحسين أوضاعهم المالية. وعليه، فإن التثقيف المالي هو مزيج من الوعي والمعرفة والمهارات والمواقف والقيم والسلوك الضروري لاتخاذ قرارات مالية سليمة وذلك لتحقيق الرفاهية المالية للأفراد. ويعد التعليم المالي هو العملية التي يتم من خلالها توفير المواد اللازمة للأفراد للوصول إلى الثقافة أو المعرفة المالية.

أهمية التثقيف المالي

في أعقاب الأزمة المالية العالمية، اكتسب التثقيف المالي مكانة بارزة في جداول أعمال الحكومات والهيئات الدولية، وأصبح شرطاً أساسياً لتحقيق الاستقرار المالي وتعكس ثلاثة مبادئ رئيسية أقرها قادة مجموعة العشرين وهي الإدماج المالي المبتكر (٢٠١٠)، والحماية المالية للمستهلك (٢٠١١)

والإستراتيجيات الوطنية للتعليم المالي (٢٠١٢) الأهمية المتزايدة لمسألة التوعية المالية والشمول المالي حول العالم. وفي العام ٢٠١٦، قامت الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي المنبثقة عن مجموعة العشرين بإصدار مبادئ عليا جديدة من أجل تعزيز الإدماج المالي الرقمي، حيث يمكن للتكنولوجيات الرقمية أن تساعد على الوصول إلى المزيد من الناس بتكاليف أقل – بما في ذلك أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية والنائية. وفي هذا السياق، أكد الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن الثقافة المالية هي من مهارات الحياة الأساسية ويمكن أن تحدث فرقاً حاسماً في حياة الناس وفي فرصهم ونجاحاتهم، وهي حجر الأساس للرفاهية، وريادة الأعمال، والحراك الاجتماعي، والنمو الشامل وفي وقت أصبحت فيه المنتجات المالية المعقدة متاحة وبسهولة لمجموعة كبيرة من الناس،باتت الثقافة أو المعرفة المالية مسألة ضرورية لاتخاذ القرارات المالية السليمة. وللجهل المالي كلفة عالية، ففي الوقت الذي تسعى فيه الحكومات إلى تسهيل فرص الحصول على الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي، يتزايد عدد الأشخاص الذين لديهم حسابات وقروض مصرفية. وبالتالي، تبين أن العملاء الذين يفشلون في فهم مفهوم الفائدة المتراكمة على سبيل المثال، ينفقون أكثر على رسوم المعاملات ويديرون ديونا أكبر ويدفعون فائدة أعلى على القروض من جهة اخرى تمكن الثقافة المالية الأفراد من إدارة أموالهم واتخاذ قرارات مالية عقلانية وسليمة، فضلا عن التخطيط والادخار للتقاعد. كما يقوم المستثمر المثقف مالياً بتنويع استثماراته في

قطاعات وصناعات وأسواق مختلفة بهدف تقليل المخاطروتسعى الحكومات العربية إلى تعزيز الشمول المالي من خلال تسهيل إمكانية الوصول إلى الحسابات المصرفية وغيرها من الخدمات المالية الرسمية، ولكن إن لم تتوفر لدى الأفراد المعرفة والمهارات المالية اللازمة، فإن هذه الفرص يمكن أن تؤدي إلى تراكم الديون أو التخلف عن سداد القروض العقارية وغيرها، أو حتى إلى حالات الإعسار والإفلاس. وينطبق هذا بصفة خاصة على النساء والفقراء والشباب والأقل تعليماً، والذين يعانون من انخفاض مستويات المعرفة المالية وكثيراً ما يكونون أهدافاً للبرامج الحكومية الرامية إلى توسيع نطاق الشمول المالي (حجازي٢٠١٧.ص١٩).

الثقافة المالية حول العالم :مؤشر ستاندرد أند بورز العالمي للمعرفة المالية

، أصدرت" ستاندرد أند بورز "بالتعاون مع البنك الدولي ومركز" غالوب "للاستطلاعات عام٢٠١٥ المؤشر العالمي السنوي للمعرفة المالية والذي يقيس مدى إلمام الشعوب بالمفاهيم المالية الأساسية، وقد شمل الاستطلاع أكثر من ١٥٠,٠٠٠ شخص في نحو ١٤٤ دولة .ويقيّم المعرفة الأساسية لأربعة مفاهيم رئيسية في إتخاذ القرارات المالية هي :أسعار الفائدة، والفائدة المركبة، والتضخّم، إضافة إلى معلومات عن تنويع الإستثمار لتقليص المخاطر .فيما يلي أهم النتائج التي توصّ لت إليها الدراسة الإستقصائية العالمية التي أجرتها مؤسسة ستاندرد آند بورز عام ٢٠١٥ ، على الصعيدين العالمي والعربي.

الفصل الثاني/ الإطار النظري للدراسة

المبحث الاول/ الشمول المالي

الشمول المالي

:في بادئ الامر اختلفت تسمية المختصين لمصطلح الشمول المالي في الدراسات المالية المختصة فمنهم من اطلق عمية الاندماج المالي، الاشتمال المالي، التمويل الشامل، ومنيم من اطلق علية التعمق المالي، الادراج المالي، الا أن هذه المسميات جميعها تدور حول الغرض نفسه من حيث العمل عمى تطوير المؤسسات المالية المصرفية، وذلك يهدف تكثيف جهود العاملين لجذب اصحاب الدخول المحدودة، وزجهم بالجهاز المصرفي والذي قد يؤثر على قراراتهم المالية على مر الزمن (حسن، ٢٠١٨ :٦ .) لذلك يمكن تعريف الشمول المالي عملية تضمن سهولة الوصول والاستخدام الرسمي للنظام المالي لجميع أفراد المجتمع وعرف ايضاً وصول الخدمات المالية والمصرفية المتاحة إلى اكبر عدد الافراد وقطاع الأعمال من وبتكاليف مناسبة بما يساهم في استدامة التنمية (عبدالنبي، ٢٠١٨ ص٢)

اهمية واهداف ومبادئ الشمول المالي :

١- تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية إذ يسهم في التقليل من أوجه عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية وإن توفير خدمات التمويل الاصغر (٢) ساعد كثيراً من الأفراد على ايجاد فرص العمل خارج الاطار الحكومي، ويقلل الشمول المالي من تكاليف الخدمات المالية المقدمة عبر استخدام البطاقات

البلاستيكية والتحويلات الالكترونية للمنافع الاجتماعية ويمكن إن يسهم في تقليل التكاليف التي تتحملها الحكومة في مقابل الاليات التي تعتمد بصورة أكبر على الأوراق (٢٠١٨.١٣: الدريعي)

٢- تعزيز استقرار النظام المالي اذا إن زيادة استخدام السكان للخدمات المالية يسهم في تحقيق استقرار النظام المالي عبر الحد من مخاطر التقلبات الدورية، فأن الزيادة الكبيرة في عدد المدخرين الصغار عبر زيادة مستوى الشمول المالي من شأنه أن يزيد من حجم واستقرار وتنوع قاعدة الودائع مما يقلل من اعتماد المصارف على التمويل غير الائتماني والتي تكون أكثر تقلباً خلال الازمات ومن ثم تقلل من مخاطرها

٣- اتمتة النظام المالي إذ يتطلب توسيع انتشار الخدمات المالية وزيادة معدلات استخدامها المزيد من اتمتة هذه الخدمات، وبما يجذب المزيد من مستخدمي التكنولوجيا في مجال الالكترونيات والاتصالات، وأن زيادة الاعتماد على مثل هكذا خدمات خصوصاً فيما يتعلق بالمدفوعات يحقق فوائد إذ تصل المدفوعات بسرعة أكبر وبتكلفة أقل وإن اتمتة هذه المدفوعات ستخلق فرصة لدخول المزيد من الأفراد في عداد مستخدمي النظام المالي الرسمي.

٤- قدرة الافراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم إذ إن تحسين قدرة الافراد على استخدام الخدمات المالية في النظام المالي سيعزز قدرتهم على بدء أعمالهم الخاصة، فضلاً عن تحسين قدرتهم على ادارة مخاطرهم المالية التي ترتبط بالتغيرات المالية (معهد الدراسات المصرفية ٢٠١٦).

٥- يعزز المنافسة بين المؤسسات المالية إذا تعمل المؤسسات المالية والمصارف على تنويع منتجاتها وخدماتها والاهتمام بجودتها يهدف جذب أكبر عدد من الزبائن، والمعاملات وتقنين بعض القنوات غير الرسمية (بن قيده وبوعافية، ٢٠١٨: ٩٤)

٦- الحد من غسيل الأموال وتمويل الارهاب إذ كلما ازداد استخدام الخدمات المالية الرسمية زادت كفاءة غسيل الأموال (علاقة طردية) وهذا يدل على توحيد الهدف في جذب الافراد المستبعدين مالياً في التعامل مع المؤسسات المالية والمصرفية الرسمية.

اهداف الشمول المالي فيمكن تحديدها بالاتي :

١- تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وذلك عبر توحيد جهود كافة الجهات المشاركة في الاستراتيجية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاقتصادية وتحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي (حمدان وابو دية ، ٢٠١٨ص١٨٠) (العبيدي ٢٠١٨: ٤٩).

٢- أداء للحد من الفساد وعلق الفجوات والتسريبات في توزيع المدفوعات الحكومية كالرواتب عبر التحويل المباشر إلى الحسابات المصرفية للمستفيدين بدلاً عن دفع المبالغ نقداً (حسن، ٢٠١٨: ٢٨).

٣- تحقيق الجودة والنزاهة المالية وحماية حقوق مستخدمى الخدمات المالية وذلك عن طريق إعداد السياسات والتعليمات بهذا الخصوص، وكذلك تعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية الحالية بحقوقهم وواجباتهم (الصابوني ٢٠١٥: ٢٠)

٤- معالجة وتقليل نسبة البطالة الفقر، تحقيق تكافؤ الفرص، والحد من نسبة التفاوت في الدخل والثروات (ابو جامع وأبو دية.ص٣ ٢٠١٦)

٥- تحقيق التنمية المستدامة، دعم تمويل المشاريع التنموية كالمشاريع الصغيرة المتوسطة والمتناهية الصغر (إسكندر، ١٠٤.٢٠٢٠.)

سياسات الشمول المالي:

لمقارنة ومعرفة السياسات الناشئة للدول النامية، قامت المؤسسات الألمانية للتعاون التقني بوضع ٣٥ حلا وسياسة لتعزيز الشمول المالي غير ١٠ دول، ومن جهة اخرى وجدت المؤسسة الالمانية ست (٦) سياسات فعالة للشمول المالي أربعة منها قد تحسن وصول الخدمات المالية للفقراء عبر قنوات مختلفة وتشمل الوكيل البنكي "Agent Banking الدفع عبر وسائل الاتصال المحمول Mobile payment " تنويع مقدمي الخدمات " Diversification of providers وأصلاح البنوك الحكومية State Bank reforms ، اما السياستين المتبقيتين هما حماية المستهلك consumer protection وسياسات الهوية المالية – financial identity" policies، والتي قد تلعب دوراً رئيساً في تمكين الاشتمال المالي (عجوز ٢٠١٧ ص٢٢) . وفي ذات الصدد، أشار (الفتلاوي ٢٠١٩: ٥٢-٥٠) (شنبي ٢٠١٨: ١١١-١١٣) الى بعض سياسات الشمول المالي وكما يلي:

١ – الوكيل البنكي: أثبتت سياسات تعاقد البنوك مع نقاط البيع بالتجزئة غير المصرفية كوكلاء الخدمات المالية أنها ناجحة للغاية في تحسين عجلة الشمول المالي وقد أصبح التعاون بين البنوك والوكلاء ممكنا لأن التكنولوجيا تقلل من تكاليف ومخاطر تبادل المعلومات عن بعد.

٢– الدفع عبر وسائل الاتصال: تعرف هذه الخدمة باسم الدفع عبر الأجهزة المحمولة والمعروفة أيضا باسم محفظة الهاتف المحمول، وقد ساهم انتشار هذه الخدمة في توفير الخدمات المالية الأساسية للعديد من الأفراد الذين لم يكن لهم أي اتصال بالقطاع المصرفي أو لم تشملهم الخدمات المصرفية.

٣ تنويع مقدمي الخدمات: اعتمد متخذو القرار استراتيجيات تنظيمية ورقابية مختلفة لإدارة مخاطر الترخيص المجموعة واسعة من المؤسسات لتقديم خدمات التأمين والإبداع.

٤- اصلاح البنوك الحكومية في العديد من البلدان تلعب المصارف الحكومة دورا مهنا في القطاع المصرفي وفي تحسين تقديم الخدمات المالية للفقراء، اذ ان البنوك العامة هي المؤسسات المالية الوحيدة المتواجدة في المناطق الريفية.

٥- حماية المستهلك لم يدرك المستهلك التطور في الخدمات المالية الالكترونية والتوسع في ادخال العديد من المنتجات المالية المبتكرة التي تحتوي على مخاطر عالية بالقدر نفسه الذي يستطيع فيه اتخاذ قراراته وفق أسس صحيحة ومدروسة مما يؤدي إلى زيادة في فرص نقل المخاطر إلى المستهلك في مختلف القطاعات، لا سيما حالة ضعف المعرفة، والوعي المالي لهؤلاء المستهلكين.

التحديات التي تعوق توسع الشمول المالي:

على الصعيد العالمي، لا يزال هناك حوالي ١.٧ مليار بالغ ليس لديهم حسابات ولأن معظم البالغين الذين لديهم حسابات يعيشون في بلدان مرتفعة الدخل فإن جميع البالغين الذين ليس لديهم حسابات يعيشون في البلدان النامية في الواقع، يعيش ما يقرب من تصفهم في سبع دول نامية فقط هي بنغلاديش والصين والهند. وإندونيسيا والمكسيك ونيجيريا وباكستان) البنك الدولي ، ٢٠١٧)، وبحسب دراسات سابقة هناك عدد من التحديات التي تواجه الدول العربية والتي تحد من تعزيز الشمول المالي منها عوامل اجتماعية واقتصادية كالأمية المالية، انخفاض الدخل، عوامل جغرافية (طيوة ٢٠١٩ ص ٢٠ص-٢١).

المبحث الثاني/ التنمية الاقتصادية

التنمية في الإسلام لها نظرة شاملة لكل من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع على مستوى الفرد والجماعة والتنمية بالمفهوم الإسلامي تجعل الفرد هو النواة للتنمية والمحرك لها، وهو الهدف الأساس والنهائي لها، وتشمل تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية الخمسة حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال، وهي ذات سمات خاصة تتمثل في أنها تنبع من عقيدة المسلم من إيمانه أنه مستخلف لعمران الكون، وينبغي عليه أن يعمل على استثمار الموارد المسخرة له على الرغم من تعددها وتنوعها أفضل استثمار ممكن تحقيقاً لمجتمع القدرة والقوة والتنمية بالمفهوم الإسلامي تنمية عقائدية وشاملة فهي عقائدية بمعنى أنها تلتزم بكل ضوابط الشريعة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وشاملة الفرد والمجتمع وعناصر الإنتاج كافة. وهي لا تقتصر على جيل من دون آخر، وانما هي عملية متواصلة بحيث يسلم كل جيل من الأجيال مجتمعاً أفضل للجيل الذي يلبه، وتقوم التنمية على أساس قيام المسلم بواجب الأعمار الذي يستلزم استثمار الموارد وإحياء الموات وتنمية الموارد المادية على اختلافها. وتشمل التنمية بالمفهوم الإسلامي إلى جانب تنمية الموارد التنمية البشرية التي تمثل جزءاً أساسياً وهاماً من التنمية الإسلامية . فتقوم بتنمية الفرد المستخلف وتوفير مستوى الكفاية له على وفق المقاصد الشرعية الخمسة.(الوادي ٢٠٠٧)

عناصر التنمية الاقتصادية: إن التنمية تحتوي علي العناصر التالية :

١- الشمولية : التنمية تغير شامل ينطوي علي كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والأخلاقية .

٢- حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي لفترة طويلة من الزمن ، يوحي بأن التنمية عملية طويلة الأجل .

٣- إحداث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة ، أي التخفيف من ظاهرتي الفقر والبطالة .

٤- تحسين في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد .

٥- تغير هيكل الإنتاج بما يضمن توسيع الطاقة الإنتاجية بطريقة تراكمية .

٦- تواصل أو استمرار التنمية .(٢٠١٨.ص١٨).

أهداف التنمية الاقتصادية :

(١) زيادة الدخل القومي :

تعتبر زيادة الدخل القومي من أولي أهداف التنمية الاقتصادية علي الإطلاق ، وذلك أن الغرض الأساسي الذي يدفع البلاد إلى القيام بالتنمية الاقتصادية إنما هو انخفاض مستوي المعيشة والفقر وزيادة نمو عدد السكان فيها . ولا سبيل إلى القضاء علي الفقر وانخفاض مستوي المعيشة وتحاشي المشكلة السكانية ، إلا بزيادة الدخل القومي الحقيقي ، وذلك من خلال إتاحة الفرص للحصول علي الحاجات الأساسية من السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية المختلفة خلال فترة زمنية معينة . وان زيادة الدخل القومي الحقيقي

في أي بلد من البلدان ، إنما تحكمه عوامل معينة مثل : الزيادة في السكان وإمكانيات البلد المادية والفنية ، فكلما توافر أموال أكثر ، وكفاءات أحسن ، أمكن تحقيق زيادة أعلي في الدخل القومي الحقيقي ، وبالعكس ، كلما كانت هذه العوامل نادرة ، فإن نسبة ما يمكن تحقيقه من زيادة في الدخل القومي الحقيقي عادة ما تكون صغيرة نسبيا .(صالح .٢٠٠٩.ص٦٥)

(٢) رفع مستوي المعيشة :

يعتبر تحقيق مستوي معيشة مرتفع من بين الأهداف الهامة التي تسعي الدول النامية لتحقيقها ، لأن ارتفاع مستوي المعيشة للسكان يعد من الضرورات الأساسية للحياة من مأكل وملبس ومسكن . فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي السنوي فحسب ، وإنما هي أيضاً وسيلة لرفع مستوي معيشة سكان تلك الدولة . ففي معظم الدول يلاحظ بأن هنالك فئة معينة من السكان مسيطرة سيطرة كاملة علي الموارد المالية ، وعلي معظم الأنشطة الاقتصادية في الدولة ن مما يدل علي ان الدخل غير موزع توزيعاً عادلاً بين فئات المجتمع . كذلك فإن هنالك ارتباطاً وثيقاً بين عدد السكان والدخل ، فكلما كانت زيادة السكان أكبر من زيادة الدخل ، انخفض مستوي نصيب الفرد ، وأدي بالتالي إلى انخفاض مستوي المعيشة .

(٣) تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات :

يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخول هدف من الأهداف الاجتماعية في عملية التنمية الاقتصادية ، فأغلب الدول النامية التي تعاني من انخفاض الدخل القومي ، ومن انخفاض متوسط نصيب الفرد ، تعاني أيضاً من اختلالات في توزيع الدخل والثروات ، فقد تستحوذ فئة صغيرة من السكان علي جزء كبير من الثروة ، بينما

تعاني غالبية السكان من الفقر ، والحرمان وانخفاض مستوي دخولهم ، مما يؤدى إلى تدني المستوي المعيشي والصحي والتعليمي ، وتزداد هذه الظاهرة تفاقماً كلما كبر حجم السكان ، واتسعت حدود الدولة

(٤) تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي :

وهذا الهدف يدور حول تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي وتغيير طابعه التقليدي ، ففي الدول النامية ، يغلب القطاع الزراعي علي البنيان الاقتصادي في مجال الإنتاج ، ومصدر العيش للغالبية العظمي من السكان ، كما وأنها تلعب الدور الأهم بالنسبة للقطاعات الأخرى ، كمصدر من مصادر الدخل القومي ، وإن سيطرتها علي اقتصاديات الدول النامية ، يشكل خطراً علي جسيما نتيجة التقلبات الاقتصادية في الإنتاج والأسعار (مصطفى ٢٠٠٤.ص١٣٢).

الفصل الثالث/ الجانب التحليلي

تمهيد

الاصلاح الاقتصادي لأي دولة تحتاج الى تنسيق الجهود من جميع المؤسسات المعنية بالشأن الاقتصادي في القطاعين العام والخاص لرسم خارطة جديدة تؤدي بالبلد الى تغييرات شاملة تعزز من فرص التنمية المستدامة التي ينشدها العراق عبر اعتماد الشمول المالي .ان واقع حال الاقتصاد يتطلب تبني استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي وكذلك الجهات المانحة وصناع الخدمات المالية وينبغي تعزيز الشمول المالي لضمان توفر الخدمات لجميع الأفراد بما في ذلك أصحاب الدخول المحدودة.

ان تعميم الخدمات المالية يلعب دوراً كبيراً في تحقيق اهداف التنمية ، الامر الذي يتطلب تعزيز وصول الخدمات المالية الرسمية من خلال البنوك والمؤسسات المالية المختلفة الى فئات المجتمع المختلفة ,ويذكر ان البنوك المركزية تلعب دوراً رئيساً في دعم وتنسيق سياسات الشمول المالي ، وقد أظهر تحليل للبنك الدولي شمل ٥٦ دولة يفيد تولي البنوك المركزية دور القيادة في استراتيجيات الشمول المالي في ٧١ بالمئة من تلك الدول.

وسنتناول في هذا الفصل وصفا لمنهج الدراسة كما بينة الباحث (poole٢٠١٩) أنه ألإجراءات والأساليب والقواعد المعتمدة في مصادر البحث والخطوات المنظمة لمعالجه الموضوع والوصول الى نتائج وتوصيات .

حيث اعتمد الباحثان على أسلوبين

١. **المنهج الوصفي** :هذا المنهج قائم على تفسير الظواهر والأحداث من خلال الاطلاع على البيانات ومفرداتها وعلاقتها بالأحداث والعوامل المؤثرة بها .

٢. **المنهج الاستدلالي** : وهذا المنهج يقوم على تفسير الوضع الراهن او المشكلة من خلال ظروفها وإبعادها وعلاقة هذه الابعاد بهدف الوصول ألي وصف دقيق ومتكامل المشكلة بالاعتماد على البيانات المنشورة للمصارف او التقارير المنشورة على موقع البنك المركزي للاعوام (٢٠١٨-٢٠١٩-٢٠٢٠-٢٠٢١) وسنة ٢٠٢٢ لم يصدر تقريرها لحد الان .

مصادر البيانات:

اعتماد الباحثان على مصدري لجمع البيانات وهما:-

١- **المصادر الأولية**:تمثلت تلك المصادر ما منشور ومتاح من البيانات للجمهور في المواقع الرسمية للبنوك .

٢- **المصادر الثانوية**: اعتمد الباحثان ع المراجع والدراسات العربية والأجنبية لتغطيه الجانب النظري للدراسة وكذلك المقالات والروايات والتقارير والدراسات السابقة استخدم الباحثتان مصادر الإلكترونية على شبكه الانترنيت لتغطيه البيانات والمعلومات المتعلقة بالبحث .

تحليل التقارير المالية

يعد الشمول المالي من الأهداف الرئيسة التي تضعها البلدان في حساباتها لغرض زيادة العمق ألمالي لما له من آثار إيجابية وأهمية كبيرة في النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل وتقليل البطالة والفقر وبالتعاون مع صندوق النقد العربي باشر البنك المركزي بتطبيق مبادرة وتعزيز الشمول المالي لإدخال العراق ضمن الدول المتقدمة مالية من ناحية التوجه بتنفيذ الاستراتيجيات من قبل البنك المركزي العراقي منذ عام ٢٠١٦

جدول رقم (١)

مبادرات البنك المركزي لدعم الشمول المالي

السنة	نوع المبادرة
٢٠١٥	دعم المشاريع الكبيرة والصغيره والمتوسطة
٢٠١٦	تطوير انظمة دفع الرواتب Q Card
٢٠١٧	تفعيل عمليات الدفع الالكتروني
٢٠١٨	ترخيص شركة زين واسيا حوالة/ ترخيص شركة الطيف
٢٠١٩	مشروع توطين الرواتب
٢٠٢٠	ترخيص شركة العرب (خدمة دفع الكتروني)
٢٠٢١	ترخيص شركة بوابة العراق ودعم الطاقة
٢٠٢٢	الشمول المالي بداية اقتصادية جديده (شراء اجهزة الطرف الالي)

مؤشرات مقياس الشمول المالي

توجد مؤشرات عديده لقياس مستوى الشمول المالي واهم مؤشرين ثم استخدامهم من قبل البنك المركزي هما:

١. مستوى الوصول للخدمات المالية / قدرة الافراد للوصول الى الخدمات
٢. استعمال الخدمات المالية/ اداء المؤسسات في توفير التمويل

وان كل مؤشر من المؤشرات اعلاه يحتوي على متغيرات قابلة للقياس وهي كما في الجدول.

جدول رقم ٢

مؤشرات الشمول المالي في العراق

المؤشر Indicator	المتغير variable
الوصول Access	الانتشار المصرفي
	عدد ATM / عدد البالغين
	عدد ATM / 1000 كم^2
	عدد الفروع / 1000 كم^2
الاستخدام Usage	(حجم القروض و الودائع GDP) [1]
	عدد حسابات الودائع/ عدد البالغين
	عدد حسابات القروض/ عدد البالغين

مشروع توطين الرواتب

هذا المشروع خطوة مهمة لتوسيع الشمول المالي وتحقسق الهدف المعلن له وهو تخفيض التكاليف الماليه لعمليه دفع الرواتب وهذا المشروع تم اقراره استنادا الى اقرار الامانه العامه لمجلس الوزراء سنه ٢٠١٦ وخلق جو من المنافسه نتيجة العروض المقدمة من قبل المصارف المشاركه بهذا المشروع (٣٧) مصرفا لتوطين رواتب الموظفين.

حيث قام البنك المركزي بانشاء نظام القسم الوطني (نظام تحويل الاموال الكترونيا بين المصارف ومزودي خدمات الدفع الالكتروني)

والجدول ادناة يبين اعداد الموظفين الموطنة رواتبهم لنهاية عام ٢٠٢١

جدول رقم ٣

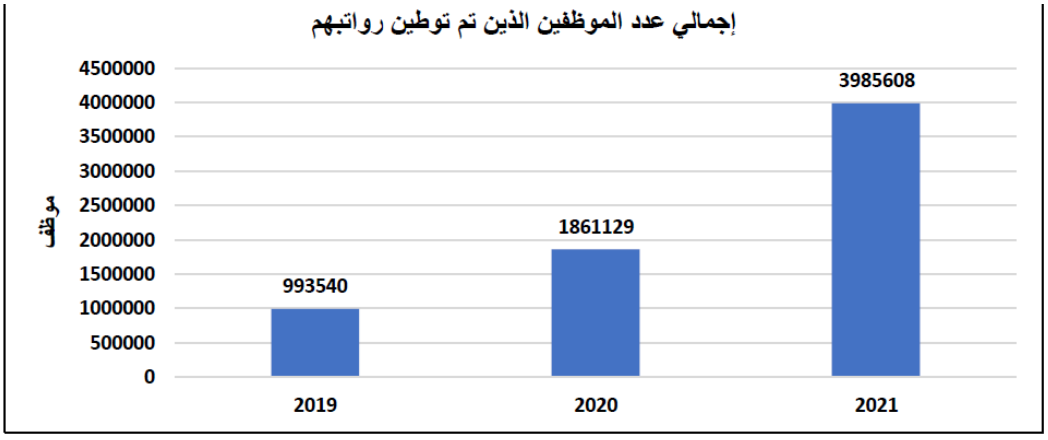

المصدر : البنك المركزي العراقي، دائرة المدفوعات.

جدول رقم ٤

جدول (20) الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية في العراق				
السنة	عدد السكان (ألف نسمة)	عدد فروع المصارف	الكثافة المصرفية	الانتشار المصرفي
2017	37.140	843	44.05	2.27
2018	38.200	865	44.16	2.26
2019	39.300	888	44.25	2.25
2020	40.150	891	45.06	2.21
2021	41.190	905	45.51	2.2

المصدر: البنك المركزي العراقي، 2021، النشرة الاحصائية.

يعد مؤشر الكثافه والانتشار المصرفي من المؤشرات المهمه كما تم ذكرهم اعلاه وظهرت بيانات الجدول ان المؤشر ما زال دون المستوى المطلوب والزيادة في فتح فروع المصارف لم تكن كبيره وشهد عام ٢٠٢١ زيادة بسيطة (٩٠٥) فرعا بعد ان كانت (٨٩١) في سنة ٢٠٢٠ والذي انعكس ذلك على مؤشر الكثافه المصرفيه بالزيادة البسيطة ومقارنه العراق مع بعض الدول العربية نجدة يحتل مرتبة متاخرة في انتشار عدة فروع.

جدول رقم ٥

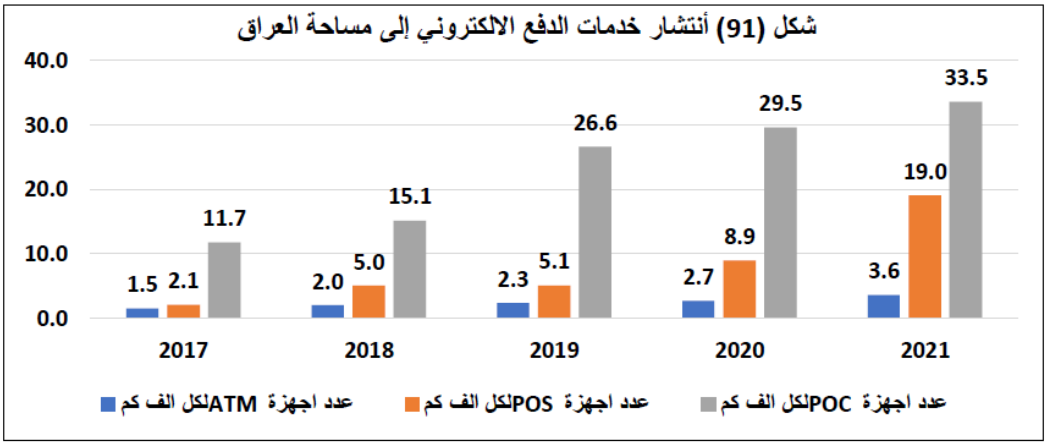

المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي.

انتشار خدمات الدفع الالكتروني (POC, POS, ATM)

زيادة الدفع الالكتروني يعد من الخدمات والاهداف الرئيسية التي تسعى اليها البنوك المركزية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي ولكن هو واضح ان الطرف في السنوات الاخيرة وحسب موضح بالشكل اعلاة هناك زيادة باجهزه الدفع الالكتروني ومن المتوقع هناك زياده بالسنوات القادمة.

الفصل الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

١. للتكنولوجيا الرقمية دور رئيسي في تسريع عجلة الشمول المالي للخدمات المالية.

٢. –السبيل الوحيد لتعميق الثقافة المالية لدى الشعوب دور الشمول المالي إذ يسهم في زيادة قدراتهم الاقتصادية والتنموية.

٣. من بين الصعوبات التي يواجها الشمول المالي في تحسين خدمات المالية والمصرفية ضعف الثقافة المالية لجمهور

٤. يجاد نظام مالي متكامل للوصول إلى مجتمع مثقف مالي يعمل على تعزيز وتطوير مستويات الوعي لكافة فئات الشعب

التوصيات:

١. على الجهاز المصرفي العراقي وعلى رأسه البنك المركزي العراقي الاطلاع على التجارب الدولية ومحاولة الاستفادة منها.

٢. على المصارف العراقية القيام بصورة جادة على فتح فروع جديد في مناطق لا تتعامل مع المصارف.

٣. تنويع وتطوير المنتجات والخدمات المالية بهدف تقديم خدمات مبتكرة وذات تكلفة منخفضة، خصوصا فمنً تتواءم مع إحتياجات الفئات المستبعدة، النساء وذوي الدخل المنخفض، الضروري مراعاة متطلبات العملاء عند تصميم الخدمات والمنتجات لهم، بالإضافة إلى إبتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الإدخار والتأمين ووسائل الدفع وليس فقط على الإقراض والتمويل.

٤. التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية وكذلك الدفع عبر الهاتف المحمول، وذلك لتيسير الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة أقل وأكثر فعالية.

٥. ضمان الحماية المالية للمستهلك عبر التوعية والتثقيف المالي من خلال إطلاعه على حقوقه وواجباته والمزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتجات المالية. بالإضافة إلى إبقاء العملاء على علم بكافة التحديثات والتغييرات التي تطرأ على المنتجات والخدمات المالية

٦. تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال التوسع في شبكة فروع المصارف ومقدمي الخدمات المالية وخاصة التمويل المتناهي الصغر، بالإضافة إلى إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية، مثل وكلاء المصارف، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع، الصرافات الآلية، وغيرها.

المصادر

١ –أبو فروة، محمود محمد (٢٠٠٩ ،)الخدمات البنكية الإلكترونية عبر الأنترنت، الطبعة الأولى، لأردن/ عمان، دار الثقافة لمنشر والتوزيع.

٢ –ناظم محمد نوري الشمري ، عبد الفتاح زئير العبد الالت ، "الصيرفة الإلكترونية)الأدوات والتطبيقات ومعيقات التوسع("، الطبعة ألاولى ، دار وائل لنشر والتوزيع ، الأردن، ٢٠٠٨.

١ –حسن، أحمد نوري)٢٠١٨ ،)متطلبات تطبيق الشمول المالي في العراق ومؤشرات قياس دراسة تطبيقية)، رسالة ماجستير، كمية اقتصاديات الأعمال، جامعة النيرين، العراق.

٢ –الدرعي، سعود عزيز دايش (٢٠١٨ ،)دور الاستقرار والشمول في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، رسالة ماجستير، كمية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط

٣ –شايين، احمد محمد (٢٠١٣ ،)معوقات العمل المصرفي الإلكتروني كأداة لتعزيز وتطوير نظم الدفع والتجارة الإلكترونية، رسالة ماجستير، كمية

التجارة، الجامعة الإسلامية– غزة.

٤ –الشمري، احسان صادق راشد حسين (٢٠١٧ ،)أثر اعتماد استراتيجية الشمول المالي في تعزيز الميزة التنافسية للمصارف، رسالة ماجستير، كمية دارة الأعمال، الجامعة الإسلامية في لبنان.

٥ –عبد الغني ربوح ، نور الدين غردة ، " تطبيق الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية بين الواقع والآفاق"، المؤتمر الدولي العمومي حول إصلاح

النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات الراهنة ، جامعة ورقمة ،١١-١٢- ٢٠٠٨.

٦ -العبيدي، زينة سامي محي الدين يحيى)٢٠١٨ ،)الشمول المالي وفاعميتو في تعبئة السيولة لمقطاع المصرفي في العراق لممدة)٢٠٠٤-

٢٠١٦،)رسالة ماجستير، كمية اإلدارة واالقتصاد، الجامعة العراقية.

٧ -عجور، حنين محمد بدر)٢٠١٧ ،)دور االشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية االجتماعية تجاه العمالء_ دراسة حالة_ البنوك

االسالمية العاممة في قطاع غزة، رسالة ماجستير، كمية التجارة، الجامعة االسالمية، غزة.

٨ -عمية، رواء نافذ (٢٠١٩ ،)اثر تطور الشمول المالي عمى مستوى الميزة التنافسية المصرفية (دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة في بورصة فلسطين

خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٨ ،)رسالة ماجستير، كمية الاقتصاد والعموم الإدارية، الجامعة الإسلامية، غزة.

٩ -الفتلاوي، ريام فاضل شاكر (٢٠١٩ ،)تحميل العالقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي- العراق حالة دراسية، رسالة ماجستير مقدمة الى كمية الإدارة والاقتصاد_ جامعة كربلاء.

١٠-أبو جامع، نسيم حسن وأبو دية، ماجد محمود)٢٠١٦ ،)دور الشمول المالي في تحفيز الاقتصاد الفلسطيني، مجلة الحكمة الدراسات الاقتصادية،

العدد ٧.

١١-إسكندر، زبراء جاراالله حمو، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز فاعلية الشمول المالي، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجمد العدد:٣٣: ٩ ص ، (٢٠٢٠ ،)١٢٤ -٩٢)

١٢-بن قيدة، مروان وبو عافية، رشيد)٢٠١٨ ،)واقع وافاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجمد ٩ ،العدد ١.

١٣-حمدان، بدر شحدة وأبو دية، ماجد)٢٠١٨ ،)الأثر الاجتماعي الميني على التنمية الاقتصادية في فمسطين، مجمة الاقتصاد والمالية المجلد ٢ العدد، ٤

١٤-زبرة، سيد اعمر، دحمان، بن عبدالفتاح، ٢٠٢٠ ،التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي_ دراسة حالة الشرق الأوسط

وشمال أفريقيا، مجلة التكامل الاقتصادي، المجمد:٨ ،العدد١ ،ص ص: ٦٣-٧٩